تغطية: أمل الحامد تصوير – عبدالأمير السلاطنة

الشورى: البحرين ستظل قوية بقيادتها متماسكة بشعبها وقادرة على تجاوز التحديات

الصالح: الوقوف صفا واحدا خلف قيادة الملك ودعم كل إجراءات المملكة

أكد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، أنَّ مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة، ماضية في نهجها القائم على الحكمة والاعتدال ودعم جهود السلام وتعزيز الاستقرار، مشددًا على أن مملكة البحرين ستظل قوية بقيادتها، متماسكة بشعبها، راسخة بمؤسساتها، وقادرة على تجاوز التحديات مهما عظمت.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها رئيس مجلس الشورى خلال الجلسة التي عُقدت أمس (الأحد) عبر أنظمة الاتصال المرئي، حيث تناول التطورات الخطيرة التي تشهدها المنطقة وما تعرضت له مملكة البحرين وعدد من الدول الخليجية الشقيقة من اعتداءات إيرانية آثمة باستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة، واستهداف الأعيان المدنية والممتلكات الخاصة.

وأعرب رئيس مجلس الشورى عن إدانة مجلس الشورى الشديدة واستنكاره البالغ لهذه الأعمال العدوانية، مؤكدًا أنها تمثل انتهاكًا صارخًا لسيادة الدول، وتهديدًا خطيرًا لأمن المنطقة واستقرارها، ومخالفة جسيمة لقواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.

وأكد باسم مجلس الشورى الوقوف صفًا واحدًا خلف قيادة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظّم، ودعم كل ما تتخذه مملكة البحرين من إجراءات وتدابير لحماية أمنها الوطني وصون سيادتها والحفاظ على سلامة المواطنين والمقيمين على أرضها الطيبة، مع احتفاظ المملكة بحقها المشروع في الرد وفق ما تقرّه القوانين والمواثيق الدولية.

وثمَّن رئيس مجلس الشورى المتابعة المباشرة والمستمرة التي يوليها حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة، للتطورات في المنطقة، بما يعكس حرص القيادة الحكيمة على تعزيز الجاهزية الوطنية وصون أمن الوطن واستقراره.

كما أكد رئيس مجلس الشورى نهج مملكة البحرين الراسخ في التمسك بمسار السلام، وما يجسده شعب مملكة البحرين من إيمان ثابتٍ والتزامٍ حضاري بقيم التسامح والتعايش.

وأشاد بالمتابعة الحثيثة والتوجيهات السديدة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء، في إدارة هذه المرحلة بكل حكمة واقتدار، وتعزيز جاهزية مختلف أجهزة الدولة، وضمان استمرارية الخدمات الأساسية، وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والحفاظ على أمن الوطن وسلامته.

كما ثمّن رئيس مجلس الشورى أمر صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بشأن تكفّل الحكومة بمعالجة الأضرار التي لحقت بمنازل المواطنين جراء الاعتداءات الإيرانية الآثمة، مؤكدًا أن هذه الرعاية تجسد ما يوليه سموه من اهتمام مباشر بسلامة المواطنين وتقديم الدعم اللازم لهم في مختلف الظروف.

وأعرب رئيس مجلس الشورى عن بالغ الاعتزاز بنجاح قوة دفاع البحرين الباسلة في التصدي للاعتداءات الإيرانية الآثمة بكفاءة عالية ويقظة دائمة، مشيدًا بجهود وزارة الداخلية وكافة الأجهزة الأمنية في حفظ النظام العام، وبث الطمأنينة في المجتمع، إلى جانب الدور المسؤول للمنظومة الإعلامية في نقل المعلومات الدقيقة وتعزيز الوعي، والجهود المتكاملة للوزارات والمؤسسات في تأمين الاحتياجات الحيوية، بما يعكس تماسك منظومة العمل الوطني ضمن فريق البحرين.

وأشار رئيس مجلس الشورى إلى أن شعب مملكة البحرين جسّد في هذه الظروف صورة مشرّفة من التلاحم الوطني والوعي المسؤول والالتفاف حول قيادته الحكيمة، معبرًا عن أصالة انتمائه وصدق ولائه، مؤكدًا أن قوة مملكة البحرين الحقيقية تكمن في وحدة شعبها وتماسك نسيجها الوطني.

ودعا رئيس مجلس الشورى المواطنين والمقيمين إلى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة، وتحري الدقة في تداول المعلومات، وعدم الانسياق خلف الشائعات، مؤكدًا أهمية استقاء الأخبار من مصادرها الرسمية حفاظًا على الأمن المجتمعي واستقراره.

كما ثمّن رئيس مجلس الشورى تضامن الدول الشقيقة والصديقة مع مملكة البحرين ووقوفها إلى جانبها في هذه الظروف، موجهًا دعوة إلى البرلمانات الإقليمية والدولية، في مقدمتها الاتحاد البرلماني الدولي، لاتخاذ موقف واضح وصريح بإدانة هذه الاعتداءات والعمل على دعم كل ما من شأنه حماية السلم والأمن الإقليميين.

وأكد رئيس مجلس الشورى أن مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، ماضية في نهجها القائم على الحكمة والاعتدال ودعم جهود السلام وتعزيز الاستقرار وإعلاء قيم الحوار والتفاهم بين الدول، إيمانًا بأن الأمن الدائم لا يتحقق إلا عبر التعاون واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقال رئيس مجلس الشورى إن مملكة البحرين ستظل، بإذن الله، قوية بقيادتها، متماسكة بشعبها، راسخة بمؤسساتها، وقادرة على تجاوز التحديات مهما عظمت، متمسكة بوحدتها الوطنية، وحريصة على أن تبقى واحة أمنٍ وسلامٍ ونماء.

الشورى يمرر اتفاقية تمويل المرحلة الثانية من تطوير شارع الشيخ جابر الصباح

وزير الأشغال: طرح مناقصة تطوير شارع الشيخ جابر الصباح قريبا

رئيس الشورى: المشروع يسهم في زيادة الطاقة الاستيعابية 65% وتقليل مدة الانتظار 90%

وافق مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس على مشروع قانون بالتصديق على الاتفاقية الإطارية بشأن المساهمة في تمويل المرحلة الثانية من مشروع تطوير شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح بين حكومة مملكة البحرين والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وكشف المهندس إبراهيم الحواج وزير الأشغال خلال مداخلته في الجلسة أمس عن تنفيذ مشروع تطوير الشيخ جابر الأحمد الصباح على مرحلتين، وسوف يتم طرح المرحلة الأولى في مناقصة قريبًا والتي تشكل الجزء من تقاطع النويدرات إلى معبر المعامير، ومن ثم سيتم استكماله بالمرحلة الثانية.

وأكد الوزير الحواج أن وزارة الأشغال تواصل تنفيذ مشاريع البنى التحتية بدعم الحكومة الموقرة بما يعزز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين في مختلف مناطق المملكة.

وأشار إلى أن مشروع تطوير شارع جابر الأحمد الصباح يعد من المشاريع الحيوية التي تسهم في تعزيز كفاءة شبكة الطرق ورفع مستوى الانسيابية المرورية على أحد المحاور الرئيسية التي تربط محافظة العاصمة بالمناطق الصناعية والاقتصادية في المملكة.

وذكر أن المشروع سوف يتضمن توسعة الشارع إلى 4 مسارات في كل اتجاه وتطوير التقاطعات وإنشاء جسور علوية وطرق خدمية ويجعل الطريق فيه حركة حرة مع تطوير جميع التقاطعات الواقعة ضمن نطاقه مما يسهم في تخفيف الازدحامات المرورية وتحسين انسيابية الحركة على هذا المحور الحيوي، مشيراً إلى أن المشروع يشمل إلى جانب توسعة الطرق تطوير شبكة تصريف مياه الأمطار وأعمال الإنارة ووضع العلامات المرورية بما يعزز سلامة مستخدمي الطريق ويرتقي بجودة البنية التحتية.

وبشأن أهمية وزن الشاحنات ومراقبتها من خلال محطات، أوضح الوزير الحواج أن وزن الشاحنات ومراقبتها من خلال محطات ليست فقط لشارع الشيخ جابر الاحمد الصباح ولكن لشبكة الطرق الرئيسية في مملكة البحرين، ويتم التعامل مع كل هذه الأمور بما يضمن سلامة الطرق ضمن هذا الإجراء وإجراءات أخرى ضمن مجلس المرور برئاسة وزير الداخلية والوزراء المعنيين بالنقل والمواصلات وشبكة الطرق في البحرين، مؤكداً أهمية وزن الشاحنات ومراقبتها، وكل ما يتعلق باستدامة الطرق في البحرين.

من جانبه، ذكر خالد المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أن شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح يعد أحد أهم الطرق في العاصمة حيث يربط بين المحافظة الجنوبية ومحافظة العاصمة، ويمثل مشروع تطوير الشارع دعمًا وتعزيزًا للتعاون المستمر بين مملكة البحرين ودولة الكويت الشقيقة، وتثبيتًا للروابط الأخوية بين البلدين، حيث سبق أن تم تنفيذ المرحلة الأولى لتطوير الشارع بواسطة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ضمن برنامج التنمية الخليجي.

وأشار إلى أنه سوف يتم توسعة الشارع بإضافة مسار إضافي إلى المسارات الحالية الموجودة في كل اتجاه، وتطوير 5 تقاطعات رئيسية وإنشاء جسور علوية على التقاطعات في الجزء المحصور بين تقاطع أم الحصم وتقاطع النويدرات.

وبين أن من أبرز الأهداف التي ترمي إليها الاتفاقية الإطارية، خدمة المناطق الصناعية والسكنية والتجارية في منطقة المشروع، والمساهمة في تيسير حركة الركاب ونقل البضائع، وتقليل وقت الانتقال، كذلك المساهمة في إزالة الاختناقات المرورية وتقليل الحوادث المرورية.

وأوضح أن تطوير الشارع سيشمل تقاطع النبيه صالح، وتطوير تقاطع سلمان بن أحمد الفاتح، وتطوير تقاطع سترة، وتطوير تقاطع شارع خزانات بابكو، وتطوير تقاطع المعامير، مبيناً أن أعمال المشروع تتضمن توسعة الشارع وتوفير أرصفة للمشاة وإنشاء الجسور العلوية وتطوير التقاطعات وأعمال الإنارة وشوارع الخدمة ومواقف السيارات، حماية ونقل الخدمات، تطوير شبكة الصرف الصحي، ووضع العلامات المرورية والتحذيرية.

ولفت إلى أن الدراسات المرورية التي تم إعدادها من قبل الجهات الحكومية خلصت إلى أن المشروع سيسهم في زيادة الطاقة الاستيعابية بنسبة تتجاوز 65% لمختلف التقاطعات الواقعة ضمن نطاقه، وستقل مدة الانتظار بنسب تقارب 90% وهذا الأمر سيسهم في النمو الاقتصادي بصورة إيجابية. وأشار إلى أن المشروع يتماشى ويتكامل مع التوسعة المقترحة لطريق الملك حمد السريع، وسهولة الوصول إلى المشاريع الإسكانية ومن بينها مشروع شرق سترة الإسكاني، ويعزز من البنية اللوجستية لكثير من المشاريع الاستراتيجية مثل مصفاة بابكو وألبا، إلى جانب تعزيز الحركة الاقتصادية، وخلق وظائف جديدة، وتخفيف الازدحامات المرورية، والتي تتماشى وتتسق مع رؤية البحرين الاقتصادية. من جهته، قال طلال المناعي إن المشروع بقانون يعتبر من أهم مشاريع الطرق، حيث ان مشروع تطوير شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح له أهمية اقتصادية كبيرة وتأثيرات إيجابية على البنية التحتية بالمملكة، فهو يمتد على مسافة 11 كيلومترا ويربط عدة مناطق صناعية وتجارية وسكنية.

واستفسر عن إنشاء محطة لوزن الشاحنات الثقيلة على هذا الشارع الحيوي والهام عند تطويره، حيث لم يذكر في مرئيات وزارة الأشغال وجود هذه المحطة ضمن أعمال التطوير وخاصة بأن تكلفة التطوير تتجاوز الـ 128 مليون دينار، مؤكداً أن وجود محطة لوزن الشاحنات لها فوائد في غاية الأهمية، فهي توفر حماية الطرق والبنية التحتية، وتساعد على تعزيز السلامة المرورية، كما تساعد على تطبيق القوانين واللوائح، وتعمل على توفير حماية للشاحنات نفسها، كما تعمل على تحقيق العدالة بين شركات النقل، فضلًا على انها تساعد على تحسين إدارة حركة النقل.

وأشار إلى أن محطات وزن الشاحنات عنصر أساسي في إدارة النقل البري، فهي تحافظ على الطرق، تعزز السلامة، وتضمن الالتزام بالقوانين وهي موجودة على الشوارع الحيوية في الدول الخليجية المجاورة ومعظم دول العالم.

إحالة اقتراح لتحديث تنظيم حالات إجهاض الجنين المشوه إلى الحكومة

أحال مجلس الشورى في جلسته الأخيرة اقتراحًا بقانون لتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان، بهدف تحديث الإطار القانوني المنظم لحالات الإجهاض بما يواكب التطورات الطبية الحديثة، ويوازن بين حماية صحة الأم وصون حق الحياة، مع وضع ضوابط صارمة للإجراءات الطبية الضرورية.

وأوضح الاقتراح أنه يُسمح بالإجهاض في الحالات التي يُثبت فيها إصابة الجنين بتشوّه جسيم لا تتأتى معه الحياة بعد الولادة، وفق ضوابط دقيقة، وتشرف عليها الجهات الصحية المختصة، بما يحافظ على القيم الدستورية والشرعية للمجتمع.

وأكدت د. جميلة السلمان، رئيسة لجنة الخدمات، أن تطور الطب على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي وصل إلى أعلى المستويات من حيث الفحص الجيني المبكر والتصوير ثلاثي ورباعي الأبعاد، ما يتيح للأم الحامل الحصول على معلومات دقيقة حول حالة الجنين، بما يسهّل اتخاذ القرار الطبي الصائب.

واستعرضت د. السلمان بيانات منظمة الصحة العالمية، موضحة أن نحو 6% من المواليد عالميًا يعانون تشوهات خلقية شديدة لا تتأتى معها الحياة، ما يؤدي إلى وفاة حوالي 240 ألف حالة في الشهر الأول و170 ألف حالة إضافية بين الشهر الأول والخامس.

يشمل الاقتراح شروطًا صارمة، منها وجود تقرير طبي من لجنة تضم ثلاثة استشاريين في أمراض النساء والولادة وأطفال، موافقة الزوجين قبل الإجراء، إجراء الإجهاض في مؤسسة طبية مرخّصة، وسقف زمني لا يتجاوز 120 يومًا، تماشيًا مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يُعتقد نفخ الروح في الجنين بعد هذا الموعد.

أكدت اللجنة أن الاقتراح راعى الجوانب الدينية والشرعية بعد الرجوع إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وتوافق مع ما قررته المراجع الشرعية الإقليمية والمحلية، كما أخذ بعين الاعتبار التجارب المماثلة في مصر والسعودية والأردن.

أوضحت د. السلمان أن الاقتراح يوفر إطارًا قانونيًا يحمي الأطباء من المسؤولية الجنائية في الحالات المصرح بها، ويسهم في تخفيف الألم النفسي للأسرة، ويضمن أن يتم الإجراء ضمن معايير صحية وأخلاقية صارمة داخل البحرين، بدلًا من اللجوء إلى الخارج حيث قد تفتقر بعض المؤسسات إلى الجودة والأمان، وهو ما قد يرفع معدلات وفيات الأمهات.

وأشار جواد بوحسين إلى أن الاقتراح يسد القصور التشريعي ويواكب التقدم الطبي في الكشف المبكر عن التشوهات الخطيرة، ويوازن بين القيم الإنسانية والدينية، موضحًا أن حالات الإجهاض المصرح بها هي حالات ضرورة طبية بحتة، مع إجراءات قانونية واضحة.

من جانبه، قال د. عادل المعاودة: إن الأصل في الفكرة هو الرفض لأن الإجهاض غير شرعي، أما في هذا الاقتراح فإنه راعى الجوانب الدينية وجاء ذلك في المرتبة الأولى في الاقتراح الذي توافق مع ما قررته الشريعة بشأن الإجهاض، وتم الرجوع الى الهيئات والمراجع الإسلامية الموثوقة على المستوى الإقليمي والمحلي، والاقتراح وضع جميع الاحترازات التي تتسق مع الشريعة وتواكب التطور الطبي.

إلى ذلك، أشارت دلال الزايد إلى أن اللجنة استدلت في تقريرها على آراء أربع جهات رسمية، وهي المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، والمجلس الأعلى للمرأة، ووزارة الصحة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وكانت جميع ردودهم ليس بها معارضة للاقتراح.

وذكرت أن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية جاءت إجاباته متوافقة مع أهداف الاقتراح بقانون، وخصوصًا أن مسألة الإجهاض مرتبطة بحقوق الوالدين والأسرة بشكل عام، فبتالي هي متعلقة بالجانب الاجتماعي والجانب الشرعي، مشيرة إلى أن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية أكد في رده أنه يجوز الإجهاض إذا كان هناك ضرر على الأم ولأسباب متعلقة بحياة المرأة، وهذا فيما يتعلق بجوازية الإجهاض، أما فيما يتعلق بتحديد الشروط للموافقة على الإجهاض، فكان من ضمن هذه الشروط أن يكون هناك فترة زمنية محددة للإجهاض لا تتجاوز 120 يوما، وكان رد المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية متفقا مع هذا الشرط، لأن المشهور عند فقهاء المسلمين أن الروح تنفخ في الجنين بعد تمام 120 يوما.

وبينت أن الاقتراح بقانون تتلازم فيه المشروعية على المستوى الطبي والشرعي، فمن الناحية الشرعية فقد أدلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية برأيه في هذا الاقتراح، أما من الناحية الطبية فإن الاقتراح يرفع المسؤولية الجنائية ويصبح الإجهاض مباحا وفق القيود والشروط والتقارير من خلال التنظيم القانوني في هذا الاقتراح، ويكون الإجهاض مجازا بحسب القانون.

ولفتت إلى أن الأحكام الصادرة في مصر ودول الأخرى التي سمحت بالإجهاض، وجاء معها مبدأ مهم ينص بأن الضرورة الطبية تبيح الإجهاض، وتعتبر حالة الضرورة سبب من أسباب الإباحة والتي لا تكون عليها مسؤولية مهنية أو جنائية، ويكون بذلك العمل الطبي مشروعا ومجازا. وقالت د. جهاد الفاضل، النائب الثاني لرئيس المجلس: إن الاقتراح راعى حساسية المجتمع البحريني تجاه الإجهاض، مع التركيز على التطور التقني في الكشف المبكر وحفظ الأرواح، مضيفة أن الاقتراح يوفر عذرًا قانونيًا للأسرة عند ثبوت إصابة الجنين بتشوّه جسيم يستحيل معه استمرار الحياة، ما يعزز الثقة في النظام الصحي الوطني.